ملاحظون: نصف المدراء يرغبون في تقديم استقالاتهم والعودة إلى التدريس
المذكرات الوزارية تعالج بمنطقة «دير كيف دار صاحبك في المؤسسة الأخرى»

لم يعد مشكل التسيير الإداري داخل المؤسسات التعليمية حبيس رفوف الفصول الدراسية وحديث المدرسين والمدرسات أثناء أوقات استراحتهم بين الحصص الدراسية، كما لم يعد حكرا على بعض الأخطاء الناتجة عن سوء فهم بعض المذكرات الوزارية أو الأكاديمية أو النيابية، أو بسبب طرق وأساليب التدبير لدى بعض المديرين... فعطر الإدارة الذي أزكم أنوف كل الأطراف التعليمية، فاح في محيط المؤسسات، وأصاب نداه كل المهتمين بالحقل التعليمي، بعد أن أصبحت معظم المؤسسات التعليمية تغوص في مشاكل سببها سوء التسيير الإداري الناتج عن ثقل وجسامة الأعمال الإدارية الملقاة على عاتق الإداريين وعلى رأسهم مديرو المؤسسات التعليمية. وبينما أكد بعض المدرسين أن منصب مدير مؤسسة لا يمكن أن يقبل به المدرس حاليا إلا إذا كان مدعما نقابيا أو سياسيا أو مدعما من أطراف نافذة في التعليم، تمكنه من تدبير وتسيير المؤسسة دون خوف من أي ردود فعل داخلية أو خارجية. موضحين أن سفينة التعليم داخل, المؤسسات التعليمية تسير وفق ما تشتهيه الأعراف المتعامل بها، وأن المذكرات الوزارية والأكاديمية والنيابية تعالج بمنطق (دير كيف دار صاحبك في المؤسسة الأخرى) بسبب نقص في الخبرة والكفاءة لدى مجموعة من المديرين, رأى البعض الآخر أن مهام المديرين حاليا يصعب إنجازها كلها لأنها تختلف بين ما هو تربوي وإداري صرف ومالي، وأن الاستجابة لها تتطلب المزيد من الوقت والموارد البشرية والمادية. وأن المديرين (يحملون عصا التسيير من وسطها) خوفا من أن تتراكم مهامهم وتتضاعف وتزداد حدتها. موضحين أن أكثر من نصف العاملين على رأس إدارات المؤسسات التعليمية وخصوصا الثانوية منها يرغبون في تقديم استقالاتهم والعودة إلى التدريس. وأن نسبة كبيرة منهم تخاف من فقدان سكنها الوظيفي فقط.

مناصب إدارية تنتزع بالأقدمية في غياب أدنى تكوين

نادرا ما يتم الحديث عن القافلة الإدارية التي تقود المؤسسات التعليمية، والتي يعهد لها التدبير والتسيير اليومي وفق المنظومة التربوية المبرمجة. الحديث هنا عن الأطر الإدارية من مديرين ونظار وحراس عامين ومعيدين وكتاب.. ما مدى تكوينهم التربوي والإداري والنفسي؟ ومستوى استجابتهم للمعايير الدنيوية من أجل استيعاب الزخم الكبير من المذكرات الوزارية والأكاديمية والنيابية وتطبيقها بالشكل والدقة المطلوبين...
الكل يعرف أن هذه الفئة لا تتوفر على شواهد التخرج من المدارس والمعاهد الإدارية التي لا توجد أساسا ببلادنا، ولا تخضع لتكوينات تمكنها من اكتساب الحد الأدنى من المعلومات والسلوكات التي تواجه بها العبث الإداري الذي يسيطر على سير العمل الإداري داخل المؤسسات التعليمية، فالتسلق في اتجاه هذه المناصب يأتي بالأقدمية في التدريس.
هيئة التدبير والتسيير الإداري والتي يكون على رأسها بشكل رسمي رئيس المؤسسة (المدير).. منصب الرئيس هذا يستلزم وجوبا وبحكم تعدد اختصاصاته واتساع مساحاتها وعمومية واجباته التنظيمية، أن يكون على اتصال دائم بأساليب التكوين المستمر في مجالات التربية والتعليم وأساليب التدريس, وأن يكون على إلمام واسع بالقوانين التنظيمية وأساليب التدبير والتسيير والمعرفة الواجبة، للحفاظ على اهتماماته المتنوعة وشمولية تكوينه، الشيء الذي يغني شخصيته بشكل ملموس بحيث ينعكس إيجابا على مردودية المؤسسة سواء في محيطها القريب أو البعيد لتكون فعلا منارة للمعرفة والتطور .
يرى العديد ممن استقت «المساء» آراءهم من مدرسين ومدرسات وآباء وأولياء التلاميذ بل حتى من المديرين أنفسهم، أن المواصفات والشروط الواجب توفرها في شخص المدير كقائد على رأس المؤسسة التعليمية غير متوفرة للأسف الشديد إلا بنسبة ضعيفة جدا ولدى قلة لا يمكن أن تشكل قاعدة تعتمد في بناء صرح مؤسسة تعليمية رائدة وناجحة في عصر يعرف فيضا لا ينتهي للمعلومات فتح آفاقا شاسعة للتواصل والاتصال .
إشارات وردود الفئة التي التقتها «المساء» تشير كلها إلى أن مديري المؤسسات أصبحوا في السنوات الأخيرة لا يفارقون مكاتبهم الإدارية إلا من أجل حضور اجتماعات داخلية أو خارجية، بسبب كثرة الأشغال التي أثقلت كاهلهم وحالت دون تمكينهم من الإشراف اليومي على سير التعليم داخل مؤسساتهم. موضحين أنهم في الأصل مدرسون

أنهك التدريس قواهم ولم يعودوا قادرين على مواجهة فصل يضم ما بين 30 و50 تلميذا، حسب طبيعة المؤسسة التعليمية، فكيف لهؤلاء الذين قضى أحدهم على الأقل 15 سنة في التدريس أن يتسلم زمام تسيير مؤسسة تعليمية تضم المئات أو الآلاف من التلاميذ والعشرات من الأطر التربوية والإدارية والأعوان...دون أدنى تكوين ووسط أجواء من العشوائية التي تفرضها عليه (التعليمات العليا) عبر مذكرات يصعب تطبيقها في أرض الواقع، تحرر في كواليس الوزارة والأكاديميات والنيابات.

قال (محمد.ب)، مدرس اللغة العربية بالتعليم الثانوي التأهيلي, أشرف على التقاعد، إن تغيير المدراء وتنصيب البعض ممن لا خبرة لهم في مجال الإدارة، كانوا في الأصل أساتذة أو حراسا عامين أو نظراء قادهم هاجس البحث عن سكن أو تعويض إضافي أو الابتعاد عن التدريس لطلب شغل منصب مدير، عملية تحتاج إلى وقفة تأمل وتحليل، لأن الأمر يتعلق بمؤسسات عمومية هي ملك للجميع ومن حق الجميع أن يسأل ليطمئن قلبه أو تثور ثائرته ويعلو صوته. وأضاف أن عمليات التنصيب العشوائية للمديرين هي سبب عدم استقرار المؤسسات ذات الأهداف النبيلة، وأنه كان يجب أن يكون من أهم سماتها التنظيم والانضباط، وكان من المفروض الذي يدخل في باب تحصيل الحاصل ألا توضع هذه الأمانة المقدسة بين أيادي من لا يقدرونها حق قدرها أو لا يقدرون على أدائها وتحملها على الوجه الأفضل وهو شيء اعتبره المدرس معروفا لدى الوزارة بالتفصيل الدقيق.

وتابع المدرس غاضبا: الوزارة المكلفة بشؤون التربية والتعليم تتحمل هنا كامل المسؤولية، فالعديد من المناصب الإدارية تمنح تحت غطاءات نقابية وسياسية ومصلحية... ولعل المنطقي والطبيعي من أجل الحصول على إداريين في مستوى مؤسساتنا التعليمية، أنه يجب إلغاء اعتماد الأقدمية كقاعدة في التعيينات والترقيات، فهي التي فتحت بابا دخل منه الصالح والطالح، وجعلت إدارة التعليم تعج بإداريين عاجزين عن ضبط مؤسساتهم. ويجب اعتماد الكفاءة والعمل على إحداث مدارس إدارية لتخرج المديرين والنظار والحراس العامين.

غضب واستياء المديرين من عشوائية التسيير المفروض

انتقد مديرو الثانويات الإعدادية والتأهيلية في تصريحات متفرقة لـ «المساء» عشوائية التسيير المفروض عليهم، مشيرين إلى ثقل وجسامة الأعمال التي يؤدونها بعيدا عن مهامهم الرئيسية، المتمثلة في الإشراف على السير التربوي والتعليمي داخل المؤسسات التي يشرفون عليها. وأوضح المديرون الذين خلصوا إلى تأسيس عدة جمعيات محلية وجهوية تعنى بمصالحهم وأهدافهم في أفق تعميمها على الصعيد الوطني، ضرورة إعادة النظر في إطار المدير وتحديد مهامه، واستاؤوا لتكليفهم بمهام هي من اختصاص بعض الموظفين بالأكاديميات أو الوزارة الوصية، مشيرين إلى أن الجميع يحملهم أعباء إدارية رغم عدم توفر المؤسسات على أطر إدارية كافية، كما أبدوا تخوفهم من عمليات صرف الميزانيات السنوية والتي تحتاج إلى تكوين في الجانب المالي، واعتبر بعضهم أن الإشراف على الجانب المالي يشكل خطرا على المديرين غير الملمين بمساطر وطرق الصرف. وأن شبح دخولهم السجن بسبب خطأ مالي يهدد مسارهم المهني.

كما أكدوا أن التوزيع الخاص بميزانية الثانويات لا يراعي حاجيات كل مؤسسة ولا يأخذ بعين الاعتبار التقارير التي تبعث سنويا وتشير إلى الخصاص داخل كل مؤسسة. وأضافوا أنه ليست هناك مراعاة للموارد البشرية ولا لعدد القاعات المتوفرة أثناء إجراء الامتحانات الجهوية أو الوطنية ولا أثناء إحداث بعض الشعب الجديدة. وانتقد بعضهم طريقة تسلم بعض الأكاديميات لأوراق الامتحانات الجهوية والوطنية، والتي أكدوا أنها لا تضمن لهم الشفافية التي يلتزمون بها، موضحين أنهم يسلمون الأوراق داخل أظرفه مغلقة دون إحصائها، وأن موظفي الأكاديميات يحملونهم كل نقص أو خطأ. منبهين إلى المشاكل التي تنتظرهم في حالة تطبيق طريقة التقييم الجديدة للأساتذة والتي ستجعل المدير في صراع دائم مع للأساتذة، كما أن الأطر الإدارية أصبحت تحت إشراف رؤساء المصالح بالنيابة.

وتطرق مديرو الثانويات القروية إلى مشاكل التنقل من وإلى مقر نيابات التعليم، حيث ينفقون من جيوبهم، كما ينفقون من جيوبهم تكاليف الهاتف النقال من أجل المكالمات الإدارية.

وأشاروا إلى قلة الأطر الإدارية وكبر سن مجموعة من العاملين في الإدارة، وكثرة الغرباء الذين يلجون بالقوة إلى داخل المؤسسة بهدف ممارسة كرة القدم أو التجوال أو التحرش الجنسي بالتلميذات، وأكدوا أنهم أصبحوا غارقين في مكاتبهم يعدون الأوراق ويملؤون المطبوعات والجدادات المطلوبة، ولم يعد بإمكانهم الإشراف بدقة على كل ما يجري بالمؤسسة، أو اقتراح إضافات لتطوير العملية التعليمية بالمؤسسة.

وأعطوا مثالا بشبكة تقييم عمل الأطر التربوية التي سعت الوزارة إلى تطبيقها، والتي تتطلب ملء 93 خانة لكل أستاذ داخل ثانويات قد يفوق عدد أساتذتها الـ 100

أستاذ. كما اعتبروا أن ستة دراهم كميزانية سنوية لكل تلميذ، لا تكفي لتوفير حاجيات المؤسسة من (مصابيح، أوراق، تنظيم أنشطة،توفير الوثائق اللازمة...). وانتقدوا غياب الدعم الجماعي والأمني، وأشاروا إلى أن المؤسسات تعرف تراكم الأزبال والأعشاب والحشرات، وأن الجماعات المحلية لا تستجيب لطلبات المديرين من أجل تنقية وتطهير المؤسسات، مما يجعل المديرين يتيهون في مهام البحث عن جهات أخرى لتنظيف مؤسساتهم. وجدد

بعضهم الحديث عن إشكالية الصرف وعن دور جمعيات دعم مدرسة النجاح في تدبير حاجيات المؤسسات التعليمية، وأكدوا أن ثقل المهام الإدارية التي كلِفوا بها تجعلهم يضطرون في عدة حالات إلى اللجوء إلى مراكز خاصة من أجل إعداد الملفات على الحاسوب وتسجيلها داخل أقراص مضغوطة. والإنفاق من مالهم الخاص تجنبا لتعطيل السير الإداري.

المصطفى مرادا

الدعم التربوي بين قيم المدرسة وقيم السوق

المصطفى مرادا

المقاربة البيداغوجية البحتة لموضوع الدعم التربوي تبقى مقاربة أحادية مهما كانت العدة المفاهيمية المعتمدة متنوعة، لأن عوائق إدخال عملية الدعم في صلب العمليات التعليمية المؤسساتية إلى المدرسة العمومية، وجعلها إحدى اللحظات الأساسية للانفتاح على الفروقات الفردية للمتعلمين في التعلم و التكيف والاستعداد... وأيضا استيعاب التعثرات و العوائق التي تحول دون تمثل المتعلم لأهداف التعلمات المتعاقد عليها، هي عوائق تأتي، غالبا من خارج نسق التربية تصبح مشكلة اجتماعية، بكل ما تحمل الكلمة من معنى، فبدل أن تسعى المدرسة المغربية، من خلال وظائفها المصيرية، إلى ترسيخ القيم التي تتأسس عليها منذ الاستقلال، كمبدأ تكافؤ الفرص و الانفتاح اللامشروط على الوضع البشري للمتعلم، فإننا نجدها، بالمقابل، مكرهة على تفويت وظائفها الطبيعية لقطاعات خاصة أغلبها غير مهيكل. ولعل أهم القطاعات التي تم تفويتها نهائيا ذلك المتعلق بالدعم التربوي.

صحيح أن هناك تحولات اجتماعية متسارعة، فرضت تكييف و تحويل عملية الدعم لتصبح عملية مبتورة من سياقها التربوي الأساسي، كجزء من التحولات العميقة التي تعرفها المدرسة العمومية بشكل عام، في مجتمع لم يعد يثق فيها وفي دولة تعتبرها عبءا يجب التخفيف منه على الأقل، لتأخذ هذه العملية بعض أسوأ قيم التجارة كالزبونية والابتزاز والوصولية والتملق.. إلا أن هذا التحول المتمحور حول الدعم التربوي له صبغة خاصة، نظرا لكونه أصبح تخصصا قائم الذات تستثمر فيه مدارس خاصة، لكن بمدرسين ينتمون، في الأغلب، إلى التعليم العمومي، لتصبح عملية بيداغوجية لكن برهانات تجارية غير خفية، تنأى بها عن كل قيم التربية و التكوين، لذلك فالأولى مقاربة مسألة الدعم بأدوات تحليلية أخرى تمتح من السوسيولوجيا خاصة، مادام الطابع الاقتصادي يسم هذه الظاهرة ويطغى على تفاصيلها، هذا في الوقت الذي تبقى عملية الدعم في المدرسة العمومية رهينة للإرادات الطيبة لعدد قليل من نساء و رجال التربية و التكوين.. وهي كوقع الزر على الرمل لا تترك صدى، بتعبير الرائع درويش.

ولأن المسألة أضحت تتخذ أبعادا اقتصادية و اجتماعية من طرف العارضين و الطالبين على السواء، فإننا ندرك أن النقاش حولها سيكون بكثير من الحساسية وقليل من النزاهة و الأريحية، خصوصا من طرف فئة غير قليلة من العارضين في سوق المعرفة، منهم بعض المدرسين و الإداريين و المفتشين و الأساتذة الجامعيين، والذين استطاعوا تبرير العملية وتسويغها لضمائرهم على أنها حق مشروع، مع أن هذا الحكم لا يمكن تنزيهه من شوائب الوهم بل والهذيان، لذلك لا خير فينا إن لم نقلها و لا خير فيهم إن لم يسمعوها...

يتخذ الموضوع، في الأعم، السيناريو التالي، في البداية يفاوض المدرس/ التاجر الجهة المسؤولة على توزيع الأقسام على المدرسين في الإدارة التربوية لمؤسسته، ليحصل على الأقسام النهائية، كالسنة السادسة من التعليم الأساسي و السنة التاسعة من التعليم الإعدادي و السنة الأولى أو الثانية من التعليم الثانوي، وهذه العملية تتم أحيانا بمباركة المفتش التربوي، ثم بعد ذلك تبدأ عملية الإغراء، كتوزيع التمارين الصعبة والاعتذار عن تصحيحها كلها، تارة بذريعة ضيق الوقت أو قلة الحصص المخصصة لتدريس المادة، وتارة بذريعة الاكتظاظ والتي تمنع من معاينة فردية لأعمال المتعلمين.. إلى غير ذلك من الذرائع، ومن الطبيعي أن تسارع فئة من المتعلمين إلى التقاط المسكوت عنه، والالتحاق بـ»دكانه» والذي يجب أن يُدفع فيه بشكل مسبق، مثل بطاقات الدفع المسبق لشركات الاتصالات..

وقد يلجأ أحيانا إلى المزاوجة بين النموذجين الشهيرين لشخصية الشرطي السيء في الفصل العمومي و شخصية الشرطي الطيب السمح في الفصل الخاص، وقد يلجأ، أحيانا، إلى خلق سماسرة له من المتعلمين مقابل دفع نصف الواجب اليومي أو الشهري، غير أن المرحلة الخطيرة تبدأ بعد التقويم الأول و الذي يكون عادة في شهر نونبر، إذ يعمل المدرس/التاجر على تصيد أخطاء المتعلمين الذين أبدوا درجة فوق مقبولة في التعلم إبان هذا التقويم، وأحيانا تكون أخطاء أسلوبية أو حتى شكلية جدا، في مواد علمية يفترض فيها التماسك الاستدلالي و المنطقي بالقصد الأول، ويعمل، بالمقابل، على إظهار «زبنائه» بمظهر العباقرة، أو قد تكون هناك اختلافات في الفهم و التحليل ولكن المدرس/ التاجر اعتبر الاختلاف معه هنا مبررا لإضعاف المتعلم، بالنسبة للتخصصات اللغوية أو الأدبية، وقد يحصل أن يقلب بعض المدرسين الآية، فيستقطبون تلامذة من مؤسسات عمومية أخرى إلى مؤسساتهم التي يعملون

بها، لضمان زبونيتهم في دكاكينهم الخاصة، وهذه العملية لا تخلو من تواطؤ مقصود وكامل من طرف أولياء التلاميذ.
العنصر المهم في العملية كلها هو الابتزاز بالنقطة، وهي كما نعلم على درجة مهمة في ما يخص حظوظ المتعلم في ولوج المدارس العليا أو استكمال الدراسة في سلك أعلى، أما ذروة السيناريو، فهي عندما يضطر المتعلم للجوء إلى الدعم عند مدرسين للمادة الواحدة، الأول يدفع له لضمان نقطة المراقبة المستمرة فقط، دون أن يكون مجبرا على الحضور نظرا إلى اقتناعه بعدم كفاءته، وهذا المقابل المادي يسميه تلامذة بعض المناطق في المغرب بـ»الزرورة»، واستعمالها الطبيعي كما يعلم الجميع يحيل على المبلغ الرمزي من المال الذي يعطى للطفل حديث الولادة قصد مباركته، غير أنه هنا في موضوعنا يُستعمَل وفق معنى واحد، وهو دفع مبلغ مالي للمدرس باسم الدعم لضمان النقطة، والثاني يُدفع له مبلغ آخر لقناعة المتعلم بفعالية طريقة تعليمه.
ورغم كل هذا، لا تخلو المسألة من نتائج سلبية فورية على المتعلم، خصوصا عندما تصل حدة المنافسة بين مدرسهم في التعليم العمومي و نظيره في ساعات الدعم حد إعلان الحرب أمام التلاميذ. وأهم هذه الأعراض، الخلط في المعلومات و التردد في الإجابات و التخبط في طرق الاستدلال وأحيانا شخصنته، وخصوصا إبان التقويمات الموحدة، لذلك غالبا ما نلاحظ تباينا شاسعا جدا بين نقط المراقبة المستمرة و نقط الامتحانات الموحدة، وهذا مرده، من الناحية التربوية الخالصة، إلى كون الدعم بهذه الخلفيات و الدوافع غير التربوية، غير مسبوق بتشخيص موضوعي للتعثرات و العوائق المانعة للتعلم لدى كل متعلم، أي غير مسبوق بتقويم نزيه يراعي مبدأ تكافؤ الفرص ولا يشمله تصور استراتيجي واضح، ينبثق من المدرسة العمومية ذاتها، ولا ينبغي أن يخرج عنها، اللهم إلا بشراكات تروم تعزيز أدوار هذه المدرسة و الدفع بجهود تجديد ديناميتها.

وجود 606 حالات إعاقة داخل 180 مؤسسة تعليمية بالقنيطرة

كشفت مصادر من داخل نيابة التعليم بالقنيطرة أن هذه الأخيرة أجرت، مؤخرا، تشخيصا ميدانيا داخل 180 مؤسسة تعليمية بالإقليم أسفر عن وجود 606 حالات إعاقة، منها 283 إعاقة ذهنية، 117 من الصم والبكم، و178 إعاقة حركة، إضافة إلى 28 حالة أخرى. وقالت المصادر إن هذا التشخيص يدخل في إطار المجهودات التي تقوم بها النيابة الإقليمية من أجل العناية بالأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة، وتسهيل عملية إدماجهم في الحياة المدرسية عبر تجربة الأقسام المدمجة، تماشيا مع الدعامة الرابعة عشر من الميثاق الوطني للتربية والتكوين، وتنفيذا لمضامين الاتفاقية الرباعية الموقعة تحت الرئاسة الفعلية لعاهل البلاد في الفاتح من أبريل 2006، بين مؤسسة محمد الخامس للتضامن ووزارة التربية الوطنية، وكتابة الدولة المكلفة بالأسرة والطفولة والأشخاص المعاقين، ووزارة الصحة. ووفق معطيات «المساء»، فإن النيابة المذكورة استطاعت في هذا السياق تهييء مركز خاص بمدرسة جمال الدين الأفغاني، حيث استكملت جميع بنياته وتجهيزاته، ليعزز الأقسام المحدثة بمدارس الخنساء وخالد بن الوليد وأسماء ذات النطاقين، إضافة إلى منح ترخيص لجمعية «شمس» للدعم والتضامن الاجتماعي لاستغلال أقسام شاغرة بمدرسة عبد الرحمان الداخل كمركز لاستقبال وتأهيل الأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة، والذي تم افتتاحه في الخامس من أكتوبر الجاري.

وكان العديد من أمهات وآباء وأولياء الأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة، قد أعربوا، في تصريحات سابقة لـ«المساء»، خلال الموسم الدراسي الفارط، عن استيائهم الكبير من إحجام المدارس المخصصة للإدماج المدرسي عن القيام بدورها التربوي تجاه هذه الفئة، بدعوى عدم وجود الأطر التعليمية المؤهلة لهذا الغرض، حيث تفاجؤوا بإغلاق عدد كبير من أقسام الإدماج المدرسي التي كانت مفتوحة، طيلة السنة ما قبل الماضية، في وجه التلاميذ المعاقين حركيا أو حسيا أو ذهنيا، مما عرض هؤلاء للانقطاع عن الدراسة، وفرض عليهم نوعا من «العزلة القاتلة». وعلى صعيد آخر، ومن أجل ما اعتبرته النيابة الإقليمية للتعليم تذليلا للصعوبات السوسيو- اقتصادية والجغرافية التي تحول دون ولوج التعليم الإلزامي، وتشجيعا للاحتفاظ بالمتمدرسين ومحاربة أسباب الانقطاع عن الدراسة، تم تمكين التلاميذ من المحافظ المدرسية، وجرى إصلاح وترميم الداخليات وفتحها مع انطلاقة الموسم الدراسي الحالي، وتعزيز خدمات المطاعم المدرسية بزيادة 10 في المائة في عدد المستفيدين، وهو ما مكن من إحداث 66 مطعما بالفرعيات، بالإضافة إلى اتخاذ مجموعة من المبادرات الرامية إلى توفير النقل المدرسي بالوسط القروي، من خلال عقد شراكات مع الأفراد والجماعات القروية، وتوفير الدراجات الهوائية للتلاميذ ببعض المناطق.

نيابة مولاي رشيد تعبئ لمواجهة أنفلونزا الخنازير

دعا عبد اللطيف الضيفي، نائب وزارة التربية الوطنية بنيابة مولاي رشيد سيدي عثمان بالدار البيضاء، مديرات ومديري المؤسسات التعليمية التابعة لنفوذ النيابة إلى خلق لجن محلية، على مستوى كل مؤسسة تعليمية في إطار تفعيل المخططات الوقائية التي اتخذتها النيابة تحسبا لمواجهة زكام أنفلونزا الخنازير.
وذكر عبد اللطيف الضيفي، خلال يوم تواصلي تحسيسي لفائدة مديري ومديرات المؤسسات التعليمية، نظمته النيابة مؤخرا بالمركز التربوي التعاوني المعري بالدار البيضاء، إلى إحداث اللجن الإقليمية والتي تندرج ضمن التنسيق الحاصل بين مختلف المتدخلين على المستوى الوطني والجهوي والإقليمي لمواجهة أي انتشار محتمل لهذا الوباء.
وتلقى مديرو ومديرات المؤسسات التعليمية، خلال هذا اليوم التحسيسي، عرضين، همّ الأول التعريف بالوباء وأعراضه وكيفية انتقاله وكيفية الوقاية منه وكذا كيفية التعامل مع المشتبه في كونهم حاملي الفيروس. واستعرض مندوب وزارة الصحة بعمالة مقاطعات مولاي رشيد في هذا العرض أيضا المخطط الإقليمي لمواجهة الجائحة.
العرض الثاني ألقاه طبيب الأكاديمية الجهوية ـ رئيس الخلية الجهوية ـ الذي أوضح من جهته كيفية التعامل مع التلاميذ من أجل حثهم وتدريبهم على كيفية الوقاية من هذا الوباء وكيفية التعامل بطريقة تربوية مع التلميذ المشتبه في إصابته.

ناجي شكري:المدرسة الجماعاتية بديل لمشاكل المدرسة بإقليم اشتوكة أيت باها
نائب وزارة التربية الوطنية بإقليم اشتوكة أيت باها قال إن المدرسة ستحول إلى فضاء منفتح على محيطه السوسيو ثقافي

ناجي شكري نائب وزارة التربية الوطنية بإقليم اشتوكة أيت باها

- بداية، نطلب منك تقديم المنطقة التي تشرف عليها كنائب لوزارة التربية الوطنية؟
> تتميز المنطقة بمكانة المجتمع المدني الذي كان سباقا، ومنذ سنوات، إلى لعب دور أساسي في فك العزلة عن أغلبية المداشر والقرى المتناثرة عبر الإقليم، وذلك عبر توفير كل الشروط الحياتية الضرورية للاستقرار ومقاومة الهجرة، كإيصال الماء الصالح للشرب وكهربة الدواوير وتعبيد الطرق والاشتغال على تأهيل الرأسمال البشري وتأسيس أندية نسوية ورُوض الأطفال ومحاربة الأمية، بل والمساهمة في تأهيل المدارس وبناء الحجرات الدراسية. كل ذلك كان بمعية ساكنة المنطقة وبشراكات مع منظمات وطنية ودولية...
إن هذا التراكم سيساعدنا، لا محالة، في تحقيق أهداف البرنامج الاستعجالي الذي يعمل على انخراط الساكنة في احتضان المدرسة العمومية والاقتناع بأهميتها في التنمية المحلية. كما تتميز المنطقة بمساهمة أبنائها المتواجدين عبر تراب المملكة وبالمهجر وفي مواقع اعتبارية اقتصادية واجتماعية وثقافية في الرفع من مستوى تحضر المنطقة، مع رغبة عميقة في الحفاظ على هويتها ومقوماتها الثقافية واللسنية، وهذه دعامة أساسية سنعمل في القريب المنظور على الانفتاح عليها للمساهمة في الرفع من مستوى المنتوج التربوي.
- وكيف انطلق الموسم الدراسي الحالي؟
> بدءا، وكالعادة، كانت هناك لقاءات مع كل الفاعلين المباشرين المعنيين بالدخول المدرسي لإعداد شروط أحسن لدخول مدرسي يتميز بالانطلاق الفعلي للبرنامج الاستعجالي. فعلى خلفية الشعار الرسمي لهذه السنة «جميعا من أجل مدرسة النجاح»، أشرف عامل إقليم اشتوكة أيت باها على إعطاء انطلاقة الموسم الدراسي بمدرسة ابن تومرت ببلدية بيوكري يوم الخميس 10 شتنبر 2009، حيث تم توزيع الأطقم المدرسية على التلاميذ في إطار المبادرة الملكية «مليون محفظة»، واستفاد من هذه المبادرة 44747 تلميذا وتلميذة بغلاف مالي ناهز 6 ملايين درهم.
وبموازاة ذلك، استأنفت عملية البرنامج النموذجي لمحاربة الهدر المدرسي «تيسير»، حيث يستفيد منه ما يناهز 2200 تلميذ وتلميذة متحدرين من 1420 أسرة ويتابعون دراستهم بـ10 مجموعات مدرسية. وتستفيد الأسر بواسطة حوالة بريدية كل شهرين، شريطة ألا يتغيب أبناؤها بدون مبرر أكثر من أربعة أيام في الشهر، وتتراوح القيمة المالية بين 60 و100 درهم.
- ما هي الصعوبات التي تعرفها عملية تدبير الموارد البشرية؟
> قبل التفصيل في هذا السؤال، أود أن أحيي بحرارة كل الفرقاء الاجتماعيين عبر إطاراتهم النقابية وأشكرهم على المساهمة الإيجابية في الحركة المحلية وإعادة الانتشار، حيث إن جميع العمليات المرتبطة بهذا الموضوع أنجزت ولأول مرة في ظرف قياسي لم يتعد 36 ساعة, وهذا شيء طبيعي حين يكون معيار الاستحقاق ومصلحة التلميذ هما المعياران الأساسيان في كل انتقال.
وإذ أتفهم مطالب نساء ورجال التعليم عبر نقاباتهم، فإن على الجميع أن يستوعب الإكراهات الحقيقية التي لا تسمح بتحقيق كل المطالب. فعلى سبيل المثال يدرس بالوسط القروي بالإقليم أزيد من 50 ألف تلميذ وتلميذة من أصل 60 ألفا، كما أن عدد المؤسسات المتواجدة بنفس الوسط هي 110 من أصل 124، فنحن إذن أمام معادلة صعبة. فبقدر ما أنا متعاطف ومتجاوب مع مطالب الأسرة التعليمية، بقدر ما أنا متشدد في ضمان حق التلاميذ في التمدرس.
إن الموقع الجغرافي للمنطقة ذات الطابع القروي (89 في المائة من المساحة الإجمالية) يحد من تحقيق طرفي المعادلة، وعليه فإن التفكير منصب بالدرجة الأولى على توفير أستاذ لكل قسم أينما تواجد.
من هنا جاء احترامي وتنويهي بالإطارات النقابية التي وقعت معي محضر الحركة الوطنية، لأنها تفهمت، بحس وطني عال، هذه الإكراهات. وبالمناسبة أود أن أشكر مدير الأكاديمية على تفهمه العميق لهذه العوائق والذي مدنا ببعض الخريجين ووعد بمدنا بمزيد من الأطر حالما توفرت.
- بعد كل العمليات التي تبدو مشتركة مع باقي النيابات التعليمية بالمغرب، هل هناك خارطة طريق محلية لإقلاع

تربوي متميز؟
> سؤال وجيه... فمن خلال تفعيل البرنامج الاستعجالي في شقه المتعلق بالهدر المدرسي، أثارتني ظاهرة الانقطاع المبكر للفتاة القروية، حيث إن هذه الأخيرة تتابع نسبيا دراستها بشكل طبيعي إلى حدود السنة السادسة ابتدائي ونفاجأ بارتفاع نسب عدم الالتحاق بالثانوي الإعدادي. فمثلا بدائرة أيت باها بلغت نسبة عدم التحاق الفتيات أكثر من 50 في المائة إلى حدود 29 شتنبر 2009، وبشكل أدق، فبإعدادية «تسكدلت» الحديثة فاقت النسبة 90 في المائة. أما على مستوى الإقليم فالعدد يصل إلى 1410.
هذا وضع تربوي غير سليم وغير صحي ويتطلب العمل الدؤوب ميدانيا ومتابعة لصيقة لتجاوز العوائق المتداخلة بين ما هو ثقافي يعود إلى خصوصية المنطقة وما هو جغرافي لغلبة الطابع القروي على الإقليم.
لقد استحضرت هذا الوضع، بشكل قوي، خلال اللقاء التواصلي حول الدخول المدرسي الذي دعا إليه عامل الإقليم والذي حضره رئيس المجلس الإقليمي ورؤساء الجماعات المحلية والنسيج الجمعوي ورؤساء المصالح الخارجية يوم الخميس 24 شتنبر 2009. لقد كان اللقاء ناجحا بامتياز، تشهد على ذلك اهتمامات الحاضرين وطبيعة أسئلتهم، خصوصا حول المدرسة الجماعاتية التي عرضت نموذجا لها بجماعة «معتركة» بإقليم فكيك. ست ساعات من اللقاء المباشر مع الفاعلين والإنصات إليهم كان حافزا معنويا للإسراع بالتخطيط لمشروع المدرسة الجماعاتية.
- ما هي الخطوط العريضة لهذا البديل التربوي؟
> نعم، إنه البديل التربوي بالمنطقة، فالمدرسة الجماعية مؤسسة تعبئ مواردها البشرية من أساتذة ومجلس تدبير وشركاء جماعيين واجتماعيين وثقافيين ومن القطاع الحكومي والنسيج الاقتصادي، من أجل وضع كل الإمكانيات المتاحة في خدمة التلاميذ وعائلاتهم ومحيطهم، فالهدف هو جعل نجاح المتعلمين التزاما جماعيا واجتماعيا.
وبالمناسبة، فقد تم تحديد مركز «تركا نتوشكا» في إطار البرنامج الاستعجالي لاحتضان مدرسة ابتدائية جماعاتية في أفق 2011، إلا أنها غير كافية مما يستدعي تضافر جهود جميع الغيورين على قطاع التربية الوطنية من أجل خلق مدارس جماعاتية أخرى تمكننا من تخطي مجموعة من العوائق التي تحول دون تنمية التمدرس بالعالم القروي.
- كيف ذلك؟
> يتطلب الأمر، أولا، العمل على الترويج للمشروع من أجل خلق قناعة راسخة بأهميته والانخراط التلقائي لإنجاحه، وذلك بفتح حوار مباشر مع المعنيين كالجماعات المحلية والمجتمع المدني والفاعلين الاقتصاديين. نريد من خلال هذه اللقاءات، التي سنبرمجها قريبا، أن نصل إلى مستوى الاحترام والتقدير الذي تكنه الساكنة والمجتمع الشتوكي بجميع مؤسساته للمدارس العتيقة. هل تعرفون أن أغلب المدارس العتيقة بسوس توجد بالإقليم؟ وهي مدارس ذاتية بامتياز يساهم الجميع في تمويلها بأشكال مختلفة تحتضن طلبة يدرسون كل العلوم المتعلقة بالقرآن والحديث والتشريع، بل أهم من ذلك، تحتل مكانة خاصة لدى الجميع لا تنزل عن درجة الاحترام والتقدير. فلماذا لا نعمل على تطوير هذه القيمة تجاه المدرسة؟ ما الفرق؟
إن المدرسة الجماعاتية هي مؤسسة تقع في منطقة تتوفر فيها كل الشروط الحياتية الضرورية من ماء وكهرباء وتجمع سكني ومستوصف وبريد وسوق، مؤسسة تتوفر على كل المرافق الصحية والحجرات الدراسية وسكن قار للمدرسين وداخلية تؤمن كل شروط الراحة والطمأنينة للتلاميذ والتلميذات، بالإضافة إلى توفير النقل المدرسي.
ستغير المؤسسة، بهذا المفهوم، المعادلة التي جعلتنا سابقا نسير في اتجاه ذهاب المدرسة إلى التلميذ، مما خلق هذا التشتت الذي نلاحظه على مستوى المجموعات المدرسية من كثرة الفرعيات. هل يمكن أن نقبل اليوم قسما بأستاذ بجوار مقبرة بعيدا عن الساكنة؟ كيف يمكن أن تكون نفسيته وهو يعيش وحيدا معزولا، ولسنوات، في منطقة نائية ومهددا باستمرار في سلامته الجسدية.
سنربح من خلال هذه التجربة جودة التعلمات، من خلال استقرار الأساتذة والحضور الفعلي للتلاميذ، ونحارب بذلك الهدر المدرسي، بل إن المدرسة الجماعاتية ستتحول إلى فضاء منفتح على محيطه السوسيو ثقافي لتكون قاطرة نحو كسب تعلمات مدنية فاعلة في التلميذ والمحيط. من إيجابياتها المباشرة أيضا القضاء على الأقسام المشتركة، بشكل نهائي، وترشيد الموارد البشرية وتسهيل عملية التأطير التربوي وتشجيع تمدرس الفتاة.
- وما مصير الفرعيات في هذا الأفق؟
> يمكن توظيفها، وبتنسيق مع الساكنة وهيآت المجتمع المدني، في التعليم الأولي والتربية غير النظامية ومحاربة الأمية وتأهيل المرأة القروية.
- تتكلم عن المشروع وكأن الطريق معبد لذلك؟
> أبدا. أنا واع بالصعوبات والإكراهات التي علينا أن نواجهها بحس نضالي تربوي راسخ، وأهم ظاهرة تؤرقني، حاليا، هي الهدر والتسرب المدرسيان. عموما، يتعلق الأمر بتحديات كبرى مرتبطة بالمنظومة التربوية لبلادنا علينا أن نرفعها جميعا، كل من موقعه، فهذا زمن الفعل بامتياز ولا مجال لإضاعة المزيد من الوقت، بل علينا مقاومة ثقافة الاتكال والانتظارية والعدمية، مستوعبين، بشكل عميق، كل ما جاء في الخطب السامية للملك محمد السادس

حول التربية والتكوين,
خاصة خطاب العرش لـ30 يوليوز 2009 حيث يقول جلالته: «ويشكل الإصلاح القويم لنظام التربية والتعليم والتكوين، المسار الحاسم لرفع التحدي التنموي. فعلى الجميع أن يستشعر أن الأمر لا يتعلق بمجرد إصلاح قطاعي، وإنما بمعركة مصيرية لرفع هذا التحدي الحيوي. سبيلنا إلى ذلك الارتقاء بالبحث والابتكار وتأهيل مواردنا البشرية،التي هي رصيدنا الأساسي لترسيخ تكافؤ الفرص، وبناء مجتمع واقتصاد المعرفة،وتوفير الشغل المنتج لشبابنا».

كفايات المدرس في سياق تحولات مهنة التدريس

لاشك أن التحولات الكبرى التي يشهدها عالم اليوم في زمن العولمة والثورات المعرفية والإعلامية تؤثر بشكل عميق على كافة مناحي الحياة ومظاهرها، ومن ذلك تأثر المنظومة التربوية بتلك التحولات تأثرا عميقا في رؤاها وآليات اشتغالها ووظائفها. وبديهي أن هذا التأثير يمتد بشكل قوي وعميق إلى خصوصيات مهنة التدريس وطبيعتها والكفايات الواجب توفرها في المدرسين المواكبين للمستجدات، والذين تنهض على عاتقهم مهام التطوير والإصلاح.
وقد أضحت ممارسة مهام التدريس على الوجه الأمثل تستلزم، أكثر من أي وقت مضى، كفايات متعددة ومتشابكة ومعقدة، ولذلك فهي تتطلب المزاوجة الدائمة بين الاطلاع النظري والممارسة الميدانية بين التجربة والأهداف المسطرة للمنظومة التربوية.
ففي عالم يشهد تطورات معرفية وتكنولوجية متسارعة، تعرف مهنة التدريس تطورا مطردا وتغييرا مستمرا، خاصة خلال الـ 50 سنة الأخيرة. ولا تشذ حالة المغرب عن هذا الإطار، بل إن رغبة المغرب في التطور وتأكيده على أن التربية قاطرة للتنمية الشاملة يجعل التركيز على مهنة التدريس أمرا هاما وملحا في اللحظة الحالية.
وإذا كنا قد اتفقنا جميعا على أن التربية أولوية وطنية وقاطرة للتنمية، فإن المجتمع ينتظر منها أن تكون جسره إلى مواكبة التطورات التي يعرفها العالم في زمن العولمة الكاسحة، كما ينتظر من المربين والمدرسين تكوين المواطنين المؤمنين بالقيم الوطنية والقيم الإنسانية والكونية.
إلا أن مدرستنا لا تقوم بهذه الوظائف على الوجه الأمثل، سواء في الربط ما بين المعرفة والواقع، والتوفيق ما بين الروحي والمادي، وما بين التقليدي والحديث، وما بين العالمي والإقليمي، وما بين التنافسية وتكافؤ الفرص، وما بين المعارف وقدرات التمثل. وذلك لأسباب متعددة ومتشابكة ليس الأستاذ ووضعه وشروط عمله إلا جزءا منها، ولكن تركيزنا هنا يتجه إلى العناية به. ولذلك يلزم الالتفات إليه باعتباره حلقة أساسية في المنظومة لتمكينه من أدوات الاشتغال والتكوين والمواكبة بعد ضبطه لخصوصيات منظومته التربوية.
إن مهنة التدريس تتطلب حركية قصوى لتواكب التطور ولتواجه مشاكلها العينية، خاصة وأنه لا توجد طرق جاهزة وموحدة وشاملة في التربية، لذا يلزم تزويد المدرس بكل الإمكانيات وتمكينه من كافة القدرات والكفايات التي تساعده على الاضطلاع بمهامه على أكمل وجه.
الكفايات المطلوبة في المدرسين

حين نتساءل عن الكفايات الواجب توفرها والقدرات التي يتمكن منها أحسن وأنجب الخريجين نجدها بعيدة عن الكفايات الضرورية لمواكبة المستجدات، تواجهنا أسئلة عنيدة يفرضها منطق الملاءمة والمواكبة. ولذلك وجب العمل بجد ومسؤولية على هذه الواجهة الأساسية حتى يتمكن مدرسونا، خاصة منهم خريجو المعاهد من امتلاك الكفايات الأساسية والتي في مقدمتها :
1 ـ كفايات مرتبطة بطبيعة المنظومة حيث يمتلك المدرس معرفة دقيقة بالنظام التربوي وغاياته وأهدافه ومكوناته الأساسية، والأنظمة التي يتأسس عليها.
2 ـ كفايات معرفية مرتبطة بمجال التخصص بحيث يجب أن يتوفر المدرس على معرفة دقيقة ومحترمة بالمعارف العلمية الضرورية المرتبطة بمادة تخصصه. وتعتبر هذه الكفاية أساسية وحاسمة في التكوين الأساس والتكوين المستمر للمدرس، ويدخل ضمن هذه الكفاية تملك المدرس لقدرات النقل الديداكتيكي للمعارف النظرية إلى مواد ومقررات ومناهج تعليمية.
3 ـ كفايات منهجية بحيث يمتلك المدرس القدرات اللازمة للممارسة البيداغوجية، منفتحا على المستجدات البيداغوجية ومتمكنا من آليات التدريس، ومنها قدرته على استثمار المعارف والعلوم البيداغوجية والنفسية في تطوير مهاراته المهنية.
4 ـ كفايات ذات علاقة بالقيم بحيث يكون المدرس ملما بمنظومة القيم المجتمعية وبالقيم الكونية التي يتطلبها البعد الكوني والإنساني، كمبادئ حقوق الإنسان والاتفاقيات الدولية لحماية الطفولة وآليات ترسيخ قيم التسامح والتفتح وقبول الاختلاف. ويصرف كل ذلك عبر كفايات التدريس والتنشيط داخل أندية الحياة المدرسية وآلياتها التي تكون

إحدى همومه المركزية .
5 - كفايات البحث والتكوين الذاتي بحيث يمتلك المدرس الأدوات الأساسية لإنجاز وممارسة البحث التربوي العلمي. وامتلاك القدرة على توظيف نتائج البحث، وكذا امتلاك قدرات متنوعة لضمان التكوين الذاتي المواكب للمستجدات، ومن ذلك تحيين المعلومات ومواكبة المستجدات التربوية والبيداغوجية والانفتاح على الإعلاميات وتقنيات الاتصال.
6 - كفايات الانفتاح على المحيط وهي كفايات عملية في بناء المشاريع وإتاحة الفرصة لمجالس المؤسسة ولفضاءاتها للاستفادة مما تتيحه الشراكات المتنوعة من إمكانيات للمؤسسة التعليمية والجامعية. وتقتضي تملك قدرات بناء المشاريع وقدرات الانفتاح على المحيط والتفاعل الإيجابي معه.
7 - كفايات التنظيم بحيث يتملك المدرس كافة القدرات الضرورية لتنظيم نفسه وعمله ودروسه وفضاء اشتغاله وأندية مؤسسته، وكذا القدرة على تنظيم العلاقات المختلفة التي يدخل في شبكاتها.
8 - كفايات التنشيط وتستلزم هذه الكفايات تملك المدرس للقدرات المتعددة والمتنوعة للتنشيط داخل الفصل والمدرج وخارجهما، خاصة في تنشيط الندوات واللقاءات والأنشطة المندمجة في الحياتين الجامعية والمدرسية. كما تقتضي هذه الكفاية امتلاك قدرات الاستقطاب الفني والإبداعي لدى التلاميذ والطلبة وتشجيعها.
9 - كفايات التقويم وتقتضي هذه الكفاية معرفة دقيقة ومستمرة ومواكبة للتطورات التي يعرفها مفهوم التقويم وأصنافه ووظائفه وتقنياته وكذا القدرة على استثمار وتوظيف شبكات التقييم واستثمار نتائجها بالشكل الذي يخدم تطوير المشوار الدراسي للطلبة والتلاميذ.
10 - كفايات الدعم والتوجيه ويقتضي امتلاك هذه الكفايات معرفة علمية بأدوات الدعم وآلياته وبأدوات التوجيه وطرقه وآلياته، وذلك حتى يكون المدرس قادرا على بناء مخططات الدعم والتقوية لسد ثغرات التكوين والتعلم، وتوجيه التلاميذ والطلبة إلى أنجع السبل في البحث والاستدراك والاختيارات العملية في الدراسة والحياة.
وإذا كانت هذه الكفايات أساسية وضرورية لتحقيق الجودة المرجوة، فإنها ستبقى أهدافا غير بعيدة المنال إذا ما تضافرت الجهود، وانخرطت كافة الأطراف في الوصول إليها باعتبارها معبرا من معابر جودة تعليمنا.
أسئلة التكوين المستمر للمدرسين

إذا كانت كفايات المدرسين محتاجة باستمرار إلى التحيين والتطعيم والإغناء لجعلها مستجيبة لمتطلبات الجودة، ومواكبة المستجدات التي يحبل بها الواقع التعليمي بالتطورات المتسارعة التي تعرفها مهنة التدريس، فإن تلك المواكبة وذلك التحين لا يستقيمان إلا بسياسة دقيقة وواضحة في مجال التكوين المستمر، وهي السياسة التي يلزم أن تكون منسجمة ومكملة لسياسة التكوين الأساس. وهو ما يجعل مناهج التكوين بمختلف أصنافه تندرج في منطق منسجم يخدم أهداف الإصلاح، منطق متناسق ومتراص. وقد أشار الميثاق في هذا الصدد إلى:
تنظيم دورات التكوين المستمر التي يلزم أن: «تستفيد (منها) أطر التربية والتكوين على اختلاف مهامها أو المستوى الذي تزاول فيه (انظر الميثاق ص 62). فكيف يمكن لحلقات التكوين المستمر أن تخدم وتمتن كفايات المدرسين ؟ إن هذا السؤال يبقى مفتوحا للتفكير والإبداعات المختلفة.
ولعل احتفالنا باليوم العالمي للمدرس يعد أحسن فرصة لإطلاق دينامية التفكير الجماعي في الموضوع بأفق بعيد المدى، أفق يرنو إلى المستقبل، مستقبل المدرسة والأجيال القادمة التي يبقى تطورها أحد عناوين تطور البلاد ورقيها .